تقرير مشترك: التخطيط لإعمال الحق في بيئة صحية[1]

27 آذار/مارس 2026

ما تنص عليه القوانين: الأطر التنظيمية

ثمة سياسات بيئية ومناخية معتمدة بالفعل غير أنّ التعطيل المنهجي في تنفيذها يكشف عن أوجه قصور أعمق في منظومات الحوكمة والإدارة، تعود جذورها إلى الاقتصاد السياسي واختلال موازين القوى المؤثرة في رسم المسارات التشريعية والسياسات الوطنية.[2] ويُسهم النظام النيوليبرالي في تمكين الشركات عبر الوطنية والنخب الاقتصادية في بلدان الشمال العالمي من التأثير في عمليات رسم السياسات على مستوى العالم، ولا سيما في دول الجنوب؛ وقد وصف أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذه الظاهرة **بهيمنة الشركات**.[3] وغالبًا ما يعجز الأفراد والمجتمعات المتضررون عن المطالبة بمنع الأضرار العابرة للحدود أو معالجة آثارها طويلة الأمد، إذ تُحصر معاناتهم ضمن أطر قانونية وإدارية ضيقة لا تراعي الأضرار التاريخية أو الممتدة عبر الحدود. وإضافة إلى ذلك، تُخلّ الدول بالتزاماتها خارج نطاق ولايتها الإقليمية عندما تتقاعس عن تنظيم الشركات الخاضعة لسلطتها القضائية ومساءلتها عن الأضرار البيئية التي تتسبب بها في دول أخرى. كما أن غياب الاتساق على مستوى السياسات المؤسسية ينعكس على المجتمعات في شكل تجريد من الموارد، وتدمير بيئي، وانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان.

في **إندونيسيا**، يُلزم قانون الإفصاح عن المعلومات العامة (القانون رقم 14 لسنة 2008) الهيئات الحكومية بنشر وثائق التخطيط والتقييمات البيئية وقرارات الترخيص على نحو استباقي. كما ينصّ القانون البيئي (القانون رقم 32 لسنة 2009) على إتاحة وثائق تقييم الأثر البيئي، والتصاريح البيئية، وتقارير الرصد والمتابعة أمام الجمهور. وتفرض تشريعات التخطيط المكاني كذلك إتاحة الخطط المكانية للاطلاع العام، باعتبارها الأساس الذي تُحدَّد بموجبه مواقع المشاريع الاستراتيجية الوطنية. وفي عام 2023، أصدرت الحكومة الإندونيسية المرسوم الرئاسي رقم 60 لسنة 2023 بشأن المشاريع الاستراتيجية الوطنية في سياق الأعمال وحقوق الإنسان، والذي يُعد إطارًا تسترشد به الوزارات والمؤسسات والحكومات المحلية في ما يتعلق بتخطيط ممارسات الأعمال وحقوق الإنسان، وتنفيذها ومراقبتها.

يوفّر الإطار القانوني المحلي في **سريلانكا** ضمانات قانونية لتقييم الأثر البيئي، والمشاركة والشفافية. إذ ينصّ قانون البيئة الوطني (رقم 47 لسنة 1980) وقانون حماية السواحل وإدارة الموارد الساحلية (رقم 49 لسنة 2011) على إلزامية إعداد تقييمات الأثر البيئي ومشاركة الجمهور في عمليات اتخاذ القرار البيئي. كما يعزّز قانون الحق في الحصول على المعلومات (رقم 12 لسنة 2016) هذه الضمانات عبر إقرار حق الوصول إلى المعلومات، على نحو يرسي أساسًا قانونيًّا لتعزيز الشفافية.

أما في **الهند**، فتتوافر منظومة حماية متعددة المستويات لمشاريع البنية التحتية الكبرى، وإن كانت مجتزأة وغير متكاملة. إذ تشترط قواعد المنطقة الساحلية الخاضعة للتنظيم (1991/2011/2019)، الصادرة بموجب قانون حماية البيئة لعام 1986، الحصول على موافقة الوزارة الاتحادية للبيئة والغابات وتغيّر المناخ على المشاريع الساحلية الكبرى، بما في ذلك الموانئ الضخمة. وفي ما يتعلق بالاستحواذ على الأراضي والتي تشمل مشاريع الطرق السريعة، فإنه يتم غالبًا بموجب قانون الطرق السريعة الوطنية لعام 1956، الذي يتيح اتخاذ إجراءات عاجلة تفتقر إلى ضمانات كافية للمشاركة المجتمعية. وفي المقابل،

---

[1] المنظمات التي أسهمت في إعداد هذا التقرير: منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، الفرنسيسكان الدولية، مؤسسة مانوشيا، الحركة الوطنية للتضامن مع مصايد الأسماك. تولى الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مراجعة هذا التقرير ودعمه وإضافة المعلومات والمدخلات المقدمة من الأعضاء. لأي معلومات إضافية عن التقرير، يرجى التواصل مع باتريسيا ميراندا واتيمينا عبر pwattimena@escr-net.org

[2] لا تزال القوانين البيئية التقدمية القائمة، والتي لا تُطبّق، مقرونة بالفساد وتفضيل نماذج التنمية المدمرة التحدي الأكبر الذي يحول دون إعمال الحق في بيئة نظيفة وصحية، لا سيما في بلدان الجنوب العالمي.

[3] يشير مصطلح هيمنة الشركات إلى الوسائل التي تستخدمها النخبة الاقتصادية لتقويض إعمال حقوق الإنسان والبيئة عن طريق ممارسة نفوذ غير مشروع على صانعي القرار والمؤسسات العامة على المستويين المحلي والدولي. للمزيد من المعلومات، راجع: https://www.escr-net.org/corporateaccountability/corporatecapture/manifestations-corporate-capture

ينصّ قانون الحق في التعويض العادل والشفافية في الاستحواذ على الأراضي وإعادة التأهيل والتوطين لعام 2013 على إعداد تقييم للأثر الاجتماعي، وضمان التعويض العادل وحمايات إعادة التأهيل.

نصّ دستور **جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية** (المادتان 19 و21)[4] على التزام الدولة بتعزيز حماية البيئات المتدهورة وإعادة تأهيلها، ودفع جهود الاستدامة البيئية قدمًا. وعلى الرغم من اعتماد عدد من التشريعات ذات الصلة، من بينها قانون حماية البيئة لعام 2013، وقانون المعادن لعام 2017، ومرسوم تقييم الأثر البيئي لعام 2022، غالبًا ما يجري تجاهل تطبيق تقييمات الأثر البيئي. كما تفتقر لاو إلى إطار قانوني شامل وفعّال يضمن مساءلة الشركات عن الأضرار البيئية وانتهاكات حقوق الإنسان،[5] مع العلم أنها حاليًّا بصدد إعداد خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.[6]

تشجّع سياسة الإحياء الجديدة (2021)[7] في **منغوليا** التوسّع في التعدين ، بهدف دعم تطوير البنية التحتية وجذب الاستثمارات الأجنبية، تحت شعاري "الإصلاح المناخي" و"التنمية الخضراء". وقد أدخلت التعديلات على قانون المعادن (2023–2024) نظامًا للترخيص التنافسي، إلى جانب مراجعة قواعد الضرائب والتحويل، بما يعزّز الشفافية في منح حقوق الاستكشاف، ويعزّز سيطرة الدولة على أصول المعادن الحرجة، ويرفع إيرادات قطاع التعدين. غير أن هذه الإصلاحات تتيح في الوقت عينه توسيع إنتاج الفحم وتصديره، مع إغفال الضمانات البيئية.

أما في **تايلاند**، فيكفل الدستور[8] حق المجتمعات في الحصول على المعلومات العامة (المادة 41)، ويؤكد التزام الدولة بإجراء تقييمات الأثر البيئي والصحي (المادة 58). كما يفرض الإطار التنظيمي البيئي على الجهات المنفذة للمشاريع إعداد تقييمات الأثر البيئي والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة[9]. ومع ذلك، لا ينصّ الإطار القانوني صراحةً على حق المجتمعات في الوصول إلى المعلومات أو في المشاركة المجدية[10] في عمليات اتخاذ القرار، كما تظل متطلبات الإفصاح محدودة، إذ لا يُشترط نشر تقارير تقييم الأثر البيئي كاملةً.[11] ولا يزال نظام تقييم الأثر البيئي موجّهًا نحو منح الموافقات، مع تركيز أكبر على الامتثال الإجرائي على حساب التقييم الموضوعي للآثار بعيدة المدى.

تكفل المادة 24(أ) من دستور **جنوب أفريقيا** الحق في بيئة لا تضر بالصحة والرفاه، فيما تنصّ المادة 24(ب) على حماية البيئة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وتُعزَّز هذه الحقوق بموجب قانون الإدارة البيئية الوطنية، الذي يُلزم مختلف أجهزة الدولة بضمان أن تكون التنمية مستدامة بيئيًّا وعادلة اجتماعيًّا، ومنصفة اقتصاديًّا.

في المقابل، لا ينصّ دستور **ناميبيا** صراحةً على الحق في بيئة صحية، ما يحدّ من مستوى الحماية القانونية. كما يوفّر قانون الإدارة البيئية إطارًا بضمانات محدودة، يتفاقم أثرها في ظل القيود المفروضة على الأهلية القانونية (أهلية التقاضي) للمجتمعات المتضررة .

---

[4] دستور جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لعام 2025، متاح على: https://faolex.fao.org/docs/pdf/lao132820.pdf

[5] مؤسسة مانوشيا، وراء الصمت: النساء والشعوب الأصلية وسلطة الشركات- الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان في لاوس، *(تشرين الثاني/أكتوبر 2024)*، متاح على: https://www.manushyafoundation.org/beneaththesilence

[6] مؤسسة مانوشيا، المال قبل الأرواح: الكذب قبل الحقيقة: حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في لاوس، *(22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024)*، متاح على: https://www.manushyafoundation.org/jointcivilsocietyreportcescrlaos2023

[7] تُقرّ هذه السياسة بتوسيع قطاع التعدين وتحديثه بوصفه عنصرًا أساسيًّا من عناصر التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19.

[8] دستور مملكة تايلاند لعام 2017، متاح على: https://www.admincourt.go.th/admincourt/upload/webcmsen/Publication/Publication_021220_132718.pdf

[9] قانون تعزيز جودة البيئة الوطنية وحمايتها (رقم 2) B.E.2561(2018)، متاح على: https://www.admincourt.go.th/admincourt/upload/webcmsen/Publication/Publication_021220_132718.pdf

[10] إشعار وزارة الموارد الطبيعية والبيئة بشأن المشاريع أو الممارسات أو العمليات التي تتطلب تقديم تقرير تقييم الأثر البيئي، وقواعد وإجراءات وشروط تقديم هذا التقرير، متاح على: https://env.ieat.go.th/th/env-eia/download?did=32097&filename=พส.-ประกาศกระทรวงฯ+กำหนดโครงการที่ต้องจัดทำ+EIA+%282561%29.pdf&mid=8625&mkey=m_document&lang=th&url=%2Fweb-upload%2F4xceb3b571ddb70741ad132d75876bc41d%2Fm_document%2F8625%2F15216%2Ffile_download%2Fd40514d8f6172a7bf07538f7ec8dd60b.pdf

[11] إرشادات المشاركة العامة في إجراءات تقديم تقرير تقييم الأثر البيئي، متاحة على: https://env.ieat.go.th/th/env-eia/download?did=32094&filename=แนวทางการมี ส่วนร่วม-รับฟังความคิดเห็น.pdf&mid=8625&mkey=m_document&lang=th&url=%2Fweb-upload%2F4xceb3b571ddb70741ad132d75876bc41d%2Fm_document%2F8625%2F15213%2Ffile_download%2F5821e4420c606484859b65c650b8d78f.pdf

التوصيات الرئيسة:

- ينبغي للدول **ضمان اتساق السياسات على أسس حقوق الإنسان والعدالة البيئية، والالتزام بمبدأ عدم التراجع**. وبموجب القانون الدولي، تلتزم الدول باتخاذ خطوات إيجابية لإعمال حقوق الإنسان، والامتناع عن أي تدابير من شأنها تقويضها أو الانتقاص منها.
- ينبغي للدول اشتراط **إجراء تقييمات مستقلة مسبقة، تقودها المجتمعات المحلية، قبل تنفيذ المشاريع وعلى نحو دوري أثناء التنفيذ، وبعده، لقياس آثارها على حقوق الإنسان والآثار المرتبطة بنوع الجنس** ضمن عمليات التخطيط ووضع السياسات. كما يجب أن تتقيد تقييمات الأثر البيئي بمعايير حقوق الإنسان، وأن تشمل تقييمًا تراكميًّا يرصد الآثار المجتمعة وطويلة الأمد للتنمية على المجتمعات والنظم البيئية، بما في ذلك الأثار التي تمس المناخ والتنوّع البيولوجي.
- ينبغي للدول **إلغاء الأطر القانونية التي تُكرّس نماذج التنمية الاستخراجية والعسكرة**، والعمل على استبدالها بتشريعات قائمة على حقوق الإنسان، تضع المجتمعات المحلية في صميمها، وتُعلي من شأن الاستدامة البيئية، وتكفل تحقيق المساواة الجوهرية.

ما تكشفه الوقائع والممارسات: غياب الوصول إلى العدالة والمعلومات والمشاركة العامة في عمليات التخطيط وصناعة القرار[12]

يقتضي إعمال الحق في بيئة صحية ضمان الحق في المشاركة المجدية وإمكانية الوصول إلى العدالة في مراحل مبكرة تسبق بكثير اعتماد المشاريع ، ولا سيما عند صياغة نماذج التنمية الوطنية، وتحديد مسارات الطاقة، وإقرار الموازنات العامة. ففي هذه المراحل التخطيطية، غالبًا ما تُعرّف "المصلحة الوطنية"، وتُحوَّل أراضي المجتمعات إلى ما يشبه "مناطق تضحية" من دون علمها أو موافقتها. ويُعدّ إقصاء المجتمعات المحلية من هذه العمليات إنكارًا بنيويًّا لحقوقها الإنسانية، ولا سيما حقها في تقرير المصير، إذ يُجرّدها من القدرة على التأثير في مسارات هذه العمليات وتحديد مستقبل أراضيها وسبل عيشها.

لا شكّ في توافر سبل قانونية للطعن في قرارات الموافقة على المشاريع، ومنح التراخيص، والاستحواذ على الأراضي. غير أنّ جملة من العوائق تحدّ من فعالية هذه السبل، من بينها بُعد المسافات، وارتفاع التكاليف، وتعقيد الإجراءات، ومحدودية المساعدة القانونية، فضلاً عن الخشية من التعرض للانتقام. كما يواجه اللجوء إلى القضاء تحديات إضافية تحول دون الوصول الفعلي إلى العدالة، وهي تشمل المماطلة في الإجراءات القضائية، وتغليب أولويات التنمية لا سيما في ما يُعرف بـ"مشاريع التنمية الاستراتيجية" التي غالبًا ما تُرافقها تدابير أمنية مشددة.

في **إندونيسيا**، أفاد سكان **بابوا الغربية** بأن تقييمات الأثر البيئي لا تُنشر إلا بعد اتخاذ القرارات، ولا تُترجم إلى اللغات المحلية. وفي ميراوكي، لم تُستشر المجتمعات المحلية قبل تخصيص أراضيها التقليدية لمشاريع المزارع وإنتاج الغذاء. كما أبلغت مجتمعات الشعوب الأصلية عن حالات إخلاء قسري، واستيلاء على الأراضي، وأعمال عنف مرتبطة بالمشاريع الاستراتيجية الوطنية،[13] ما أثّر على عشرات الآلاف من الأسر وأكثر من مليون هكتار من الأراضي. وفي **سولاويزي الوسطى**، أدلت مجموعات من نساء شعب بامونا، في قرى ساوجو، وسوليوانا، وكوكو، وتامبيمادورو، وباندیري، بشهادات تفيد بتعرّضهن

---

[12] يُعدّ الوصول إلى معلومات دقيقة وحسنة التوقيت، وملائمة للسياق الثقافي، ومراعية لمنظور النوع الاجتماعي، شرطًا أساسيًّا لضمان مشاركة المجتمعات المحلية مشاركة مجدية. غير أنّ البيانات الواردة في هذا التقرير تشير إلى أنّ هذه العمليات تتسم بالغموض والنزعة التكنوقراطية، وتتأثر إلى حدّ كبير بمصالح الشركات والمؤسسات المالية الدولية. فغالبًا ما تُحجب المعلومات، أو يُفصح عنها بعد فوات الأوان، أو تُقدَّم بصيغ ولغات غير ميسّرة، ما يؤدي عمليًّا إلى إقصاء المجتمعات من المشاركة في القرارات التي تمسّ حقوقها الإنسانية. وفي كثير من الحالات، يُفرض هذا الواقع عبر ممارسات تتسم بالعسكرة والتجريم والترهيب، تستهدف قادة المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، بذريعة حماية المصلحة "الوطنية" أو الصالح "العام".

[13] رسالة ادعاء صادرة عن خبراء الأمم المتحدة موجّهة إلى إندونيسيا، 8/2025، متاحة على:
https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=30378

للإخلاء القسري أو بيع أراضيهن من دون الحصول على موافقتهن الحرة والمسبقة والمستنيرة، وذلك لصالح مشروع بوسو إنرجي[14] للطاقة الكهرومائية. وقد فقدن مناطق الصيد وممارساتهن التقليدية، مما يقوّض قدرتهن على نقل هذه المعارف إلى الأجيال المقبلة. كما أدّت المياه المُصرَّفة من السدود إلى غمر حقول الأرز والتسبب في تلف المحاصيل، ما أدخل المزارعين في دوامة من الديون، في ظل عجزهم عن سداد القروض وتزايد اعتمادهم على الاستدانة. وألحقت مشاريع الطاقة الكهرومائية كذلك أضرارًا جسيمة بالنظام البيئي في نهر بوسو، بما في ذلك تلوثه وتدمير موارده.[15] ومن المتوقع أن تتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان مع الشروع في تنفيذ مشروع المحطة الثالثة للطاقة الكهرومائية، بالتعاون مع معهد باور تشاينا تشنغدو.[16]

وفي **لاوس**، تعرّضت المجتمعات الأصلية في مقاطعة **هوافان**، مطلع عام 2024، للتلوث بالمعادن الثقيلة شملت السيانيد والزرنيخ والرصاص، وهذا التلوّث ارتبط بعمليات تعدين العناصر الأرضية النادرة التي انطلقت عام 2022.[17] وقد أدى ذلك إلى حرمان مئات الأسر في 36 قرية من إمكانية الوصول إلى مصادر مياه الأنهار، ولم تكن العديد من المجتمعات الواقعة في مجرى النهر على دراية بوجود المشروع إلا بعد وقوع التلوث. وفي السياق عينه، أسفر مشروع سلسلة سدود نهر **نام أو**، الذي يضم سبعة سدود منذ عام 2021، عن تهجير عدد كبير من المجتمعات المحلية. ولم تفصح الجهات المعنية عن تقييمات الأثر البيئي أو غيرها من المعلومات الأساسية، في وقت تضررت فيه سبل عيش هذه المجتمعات بالغ الضرر.[18] كما أسهم التوسع في شبكة السكك الحديدية الذي يدعم حركة الصادرات إلى الصين في تسريع إنشاء مزارع واسعة النطاق في **جنوب لاوس**، ما أدى إلى نزوح المجتمعات الأصلية، وإعادة تصنيف أكثر من 110 آلاف هكتار من الغابات المحمية "غابات إنتاجية" لصالح المستثمرين.[19] وقد نُفذت هذه المشاريع جميعها من دون احترام مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

في **سريلانكا**، لا تزال تقارير تقييم الأثر البيئي ودراسات الجدوى الخاصة بمشروعي **نوروتشولاي**[20] و**سامبور** لتوليد الطاقة بالفحم غير متاحة للجمهور، إذ حُجبت بذريعة "المصلحة الوطنية" أو السرية التجارية. وفي مشروع مدينة ميناء كولومبو ومشاريع الطرق السريعة في المرتفعات الوسطى، أُجريت المشاورات بعد منح الموافقات، وفي مواقع يصعب الوصول إليها، ومن دون توفير ترجمة إلى اللغات التي تفهمها المجتمعات المحلية.[21] علاوة على ذلك، لم تكف مجتمعات الفيدا الأصلية في **دامبانا** عن الإبلاغ عن سلب أراضيها التقليدية من دون الحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة.[22] وبالمثل، تعرّضت مجتمعات الصيادين في منطقتي **مولايتيفو** و**كيلينوتشي**[23] في المقاطعة الشمالية للتهجير نتيجة إنشاء موانئ وطرق، من دون هذه الموافقة أو توفير تعويضات كافية أو بدائل مستدامة لسبل العيش. وفي بحيرة **نيغومبو** ومنطقة **تشيلاو**،[24] أبلغ الصيادون عن تراجع في المخزون السمكي وتزايد المشكلات الصحية المرتبطة بتصريف النفايات الصناعية من مناطق تجهيز

---

[14] تُعد شركة بي تي بوسو إنرجي إحدى الشركات التابعة لمجموعة كالا غروب، المملوكة لرجل الأعمال والسياسي يوسف كالا، الذي شغل سابقًا منصب نائب رئيس إندونيسيا ومن المفارقات أنه تولّى في عام 2003 منصب الوزير المنسّق لشؤون رفاهية الشعب في البلاد.

[15] محطتا توليد الطاقة الكهرومائية، بوسو 1 وبوسو 2، تقعان على نهر بوسو في قرية سوليوانا.

[16] منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية. التقرير الإقليمي، بحث العمل النسوي التشاركي حول العدالة المناخية. 2025. راجع: الحلول الحقيقية الآن! - النساء يقدن العمل المناخي

[17] مؤسسة مانوشيا، الأرباح قبل الناس، والقمع يعلو على الحقوق: حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في لاوس، (آب/أغسطس 2025)، متاح على: https://www.manushyafoundation.org/2025-laos-cescr-report

[18] مؤسسة مانوشيا، الأرباح قبل الناس، والقمع يعلو على الحقوق: حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في لاوس، (آب/أغسطس 2025)، متاح على: https://www.manushyafoundation.org/2025-laos-cescr-report

[19] ميكونغ آي، ثمار الإفساد: غابات لاوس تختفي مع ازدهار مزارع الفاكهة، (16 كانون الأول/ديسمبر 2024)، متاح على: https://www.mekongeye.com/2024/12/16/fruits-of-spoil

[20] لجنة الحق في الحصول على المعلومات تأمر وزارة الاستثمار بنشر اتفاقية مدينة الميناء. 2023. راجع: لجنة الحق في الحصول على المعلومات تأمر وزارة الاستثمار بنشر اتفاقية مدينة الميناء - سيلان تو داي

[21] القرار النهائي بشأن محطة الفحم الرابعة قريبًا. 2020. راجع: القرار النهائي بشأن محطة الفحم الرابعة قريبًا - ذا آيلاند

[22] مجتمع الشعوب الأصلية في سريلانكا: هل سيُمثَّل شعب الفيدا في البرلمان؟ 2025. راجع: مجتمع الشعوب الأصلية في سريلانكا: هل سيُمثَّل شعب الفيدا في البرلمان؟ | ذا مورنينج

[23] مصايد أسماك مولايتيفو في المياه العكرة. 2017. راجع: ديلي ميرور - آخر الأخبار العاجلة والعناوين الرئيسة في سريلانكا - النسخة المطبوعة: مصايد أسماك مولايتيفو المياه العكرة

[24] الوزير دوغلاس ديفاناندا يُجيب على أسئلة صيادي بحيرة تشيلاو. 2023. راج: https://core.ac.uk/search/?q=author%3A(Dissanayake%2C%20T.G.D.S) الوزير دوغلاس ديفاناندا يجيب على أسئلة صيادي بحيرة تشيلاو.

الصادرات. كما أخفقت تقييمات الأثر البيئي في احتساب الآثار التراكمية على النظم البيئية للبحيرات، وفي مراعاة حق مجتمعات الصيد في التمتع ببيئة صحية.[25]

نُفذت مشاريع زراعة نخيل الزيت في منطقتي **كالانغالا وبوفوما** في **أوغندا** من غير تزويد المجتمعات المحلية بمعلومات كافية تمكّنها من اتخاذ قرارات مستنيرة ومجدية، في انتهاك واضح لمبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.[26] وقد جرى تهميش مصالح هذه المجتمعات، بما في ذلك إعفاء المزارعين المتعاقدين من شرط شهادة الإشغال وجملة شروط أخرى، ما أدى إلى حرمان أكثر من 80% من مالكي الأراضي من ممارسة هذا الحق. وتؤكد الفقرة السادسة من الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية، إلى جانب إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، أن المشاركة العامة ركن أساسيّ للنهج القائم على حقوق الإنسان.[27] ولما كانت أوغندا دولة طرفًا في هذه الالتزامات الدولية، فإنها مُلزمة باحترام المعايير الواردة فيها وتنفيذها.

في **الهند**، تعارض قرية فادهافان في تالوك داهانو، التابعة لمقاطعة بالغار على الساحل **الشمالي لولاية ماهاراشترا**، مشروع ميناء غرينفيلد، وتطالب بإلغائه بالكامل. وترفض المجتمعات المحلية رفضًا قاطعًا نموذج التنمية القائم على التعويضات. وقد جرى الاستحواذ على الأراضي من دون مراعاة الخسائر التي لحقت بسبل عيش المجتمعات الزراعية والصيادين، رغم تصنيف داهانو "منطقة هشة بيئيًّا"[28] يُحظر فيها تنفيذ أنشطة صناعية مضرّة بالبيئة.[29] كما يتطلب المشروع أعمال ردم واستصلاح لتوسيع المساحة الساحلية، الأمر الذي سيفضي إلى زيادة عكارة المياه، واضطراب النظم البيئية البحرية، واستنزاف المخزون السمكي، ومن ثمّ إلحاق ضرر مباشر بسبل عيش الصيادين.[30] [31] ومع ذلك، أُضفيت الصفة القانونية على عمليات الاستحواذ بموجب قانون الطرق السريعة الوطنية لعام 1956، في حين يظل قانون الحق في التعويض العادل والشفافية في نزع ملكية الأراضي وإعادة التأهيل وإعادة التوطين ذا طابع بريّ في جوهره، إذ لا يعالج الآثار البحرية ولا فقدان سبل العيش المرتبطة بالموارد البحرية.

أما في **تايلاند**، وعلى الرغم من إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي،[32] تكشف حالة منجم تشاتري للذهب في **مقاطعة فيتشيت** عن محدودية إتاحة هذه التقارير للجمهور.[33] إذ يُعدّ تقييم الأثر البيئي والصحي لعام 2012 التقييم الكامل الوحيد المتاح، وقد كشف بدوره عن اختلالات إجرائية جسيمة.[34] فقد ذكرت التقارير أن المشاورات العامة قيّدت مشاركة المجتمع المحلي، ولم يُمنح السكان سوى مهلة لا تتجاوز خمسة عشر يومًا للاطلاع على مسودة تقرير يقع في أكثر من ألف صفحة. كما بيّنت استطلاعات الرأي المصاحبة للتقييم أن غالبية السكان لم يكونوا على دراية بمشروع التوسعة. وفي عام 2017، أُغلق المنجم على خلفية

---

25 تُعدّ مجتمعات الصيد في سريلانكا، التي يزيد عدد أفرادها على 2.7 مليون نسمة، من أكثر المجتمعات اعتمادًا على سلامة البيئة البحرية والساحلية. ومع ذلك، لا تزال هذه المجتمعات مُستبعدة بشكل منهجي من عمليات التخطيط التي تمسّ سبل عيشها ونُظمها البيئية. وتُظهر دراسة حالة بعنوان "مجتمعات الصيد وسبل العيش الساحلية»" كيف تُسهم أنماط التنمية الساحلية، والتلوث الصناعي، وضعف إنفاذ التشريعات البيئية، في تقويض حق هذه المجتمعات في التمتع ببيئة سليمة.

26 سيماندا ر. وم. أوبيج (محرران)، 2019. تقييم آثار زيت النخيل في كالانجالا وبوفوما: الدروس المستفادة والتوصيات للتطورات المستقبلية. فاغينينغين، هولندا: تروبنبوس الدولية والاتجاهات البيئية.

27 تنصّ الاتفاقية على أن "الحق في التنمية حقٌّ أصيلٌ من حقوق الإنسان، وبموجبه يحقّ لكلّ إنسان ولكلّ الشعوب المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والمساهمة فيها، والتمتّع بها، بما يضمن تحقيق جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تحقيقاً كاملاً" (الأمم المتحدة، 1986: المادة 1؛ انظر أيضاً: موزالي، 2014:5)

28 في حال اعتبار منطقة المشروع منطقة هشّة بيئيًّا، يُشترط إجراء تقييمٍ مفصّلٍ للأثر البيئي، ووضع ضماناتٍ اجتماعية، مع تقييد أنشطة من قبيل استصلاح مساحات شاسعة من الأراضي، وإتلاف أشجار المانغروف، والإخلال بالنظم البيئية البحرية.

29 نحو 20 ألف شخص شاركوا في مسيرة احتجاجية في بالجار رفضًا لـ ميناء فادهافان والمشاريع المرتبطة به. 2026. راجع: نحو 20 ألف شخص شاركوا في مسيرة احتجاجية في بالجار رفضًا لـ ميناء فادهافان والمشاريع المرتبطة به| أخبار مومباي - صحيفة إنديان إكسبريس

30 كشف تقرير تقييم الأثر البيئي للمشروع أن الساحل غني بالموارد الطبيعية والأراضي الرطبة وأشجار المانغروف، وأن المشروع سيؤثر على نحو 20809 مصيد سمكي في 16 قرية تضم 5333 أسرة.

31 مشروع ميناء فادهافان يهدد النظام البيئي الساحلي الهش في داهانو. 2026. راجع: مشروع ميناء فادهافان: كيفية غزو ساحل داهانو الهش بيئيًّا - فرونت لاين.

32 2000، 2007، و2024.

33 مؤسسة مانوشيا، شكوى لدى الأمم المتحدة لاتخاذ إجراء عاجل بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها سكان قريتي فيتشيت وفيتشابون في ما يتعلق بأنشطة منجم تشاتري للذهب في تايلاند، (تشرين الثاني/نوفمبر 2025)، متاحة على: https://www.manushyafoundation.org/un-complaint-for-urgent-action-to-the-u

34 المرجع عينه.

شكاوى مجتمعية وتقارير وثّقت آثارًا سلبية على البيئة والصحة.[35] غير أنه أُعيد تشغيله في آذار/مارس 2023 من دون إجراء تقييمات محدّثة للأثر البيئي أو الصحي، والاكتفاء بدراسات مضى على إعدادها نحو عقد من الزمن لتجديد التراخيص.[36]

في قضية منظمة حماية الساحل البري *(Sustaining the Wild Coast NPC)* وآخرين ضد وزير الموارد المعدنية والطاقة وآخرين *(شركة شل)*، خلصت المحكمة العليا في **جنوب أفريقيا** إلى أن المجتمعات المتضررة حُرمت من المعلومات الجوهرية التي يوجبها القانون. وقررت أن عملية التشاور شابها خلل جوهري، إذ اقتصر تواصل السلطات على الزعامات التقليدية المحلية، مع استبعاد بقية أفراد المجتمع، بما يقوّض أسس المشاركة المجدية ويُفرغ مبدأ الموافقة من مضمونه. وعلى الرغم من الخطوات التقدمية التي خطاها القضاء في جنوب أفريقيا في إعمال نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال الحقوق البيئية، لا تزال **ناميبيا** تعكس محدودية في تبنّي هذا النهج. كما يظل الربط بين حماية البيئة وضمان مستوى معيشي لائق غير مكرّس بالقدر الكافي في تقييمات الأثر البيئي وعمليات التدقيق وصكوك إدارة المخاطر، الأمر الذي يضعف آليات المساءلة ويحدّ من فعالية حماية المجتمعات المتضررة.

التوصيات الرئيسة:

- ينبغي للدول **اعتماد أطر مُلزمة لمساءلة الشركات وإنفاذها بفعالية، بما يشمل التزاماتها في مجال حقوق الإنسان خارج حدودها الإقليمية**، على أن تتضمن مسؤولية قانونية واضحة عن الأضرار، وضمانات تحول دون تأثير الشركات في عمليات وضع السياسات والتخطيط.
- ينبغي للدول **كفالة مشاركة مبكرة، ومستنيرة، وفعّالة** للمجتمعات المحلية في جميع مراحل صناعة القرار، وذلك عن طريق إجراء مشاورات تراعي الخصوصيات الثقافية، وإقرار متطلبات مُلزمة للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وضمان الإفصاح الاستباقي الإلزامي عن جميع الوثائق ذات الصلة، إلى جانب إنشاء آليات مستقلة لرصد الامتثال ومعالجة حالات حجب المعلومات أو إقصاء المجتمعات. وتُعد هذه التدابير أساسية للحد من النزاعات المرتبطة بالأراضي، وصون حقوق الإنسان للمجتمعات المتضررة.
- ينبغي للدول **إنشاء آليات فعّالة لتقديم الشكاوى وجبر الضرر، تكون متاحة ومستقلة وقابلة للإنفاذ ومزوّدة بالموارد الكافية**، مع كفالة توفير المساعدة القانونية، واعتماد إجراءات تراعي الخصوصيات الثقافية، وتأمين حماية صارمة من أي أعمال انتقامية تستهدف المجتمعات المتضررة والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية.
- ينبغي للدول تعزيز العدالة الجندرية عن طريق الاعتراف بالدور المحوري لأعمال الرعاية، سواء كانت مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة، وضمان تمكين النساء والأشخاص ذوي الهويات الجندرية المتنوعة من الاضطلاع بأدوار قيادية في عمليات التخطيط وصنع القرار.

الشرط الأساسي: مواءمة التخطيط وصناعة القرار مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والبيئة والمقاربات القائمة على النظام البيئي

إنّ عدم مواءمة عمليات التخطيط وصنع القرار مع الالتزامات الدولية في مجالي حقوق الإنسان والبيئة يُخلّ بواجب العناية الواجبة الملقى على عاتق الدول لمنع الضرر البيئي، بما يقوّض الحق في بيئة صحية، ويعيق تطبيق مبدأ العدالة والإنصاف بين الأجيال.[37] وعليه، ينبغي أن تترتب على هذه الإخلالات آثار قانونية ملزمة وقابلة للإنفاذ، بما في ذلك ضمان جبر

[35] المرجع عينه.

[36] المرجع عينه.

[37] تؤكد الفتاوى الاستشارية الصادرة عن المحكمة الدولية لقانون البحار (2024)، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (2024)، ومحكمة العدل الدولية (2025) أن الدول ملزمة باتخاذ تدابير وقائية واحترازية، وتنظيم الجهات الفاعلة الخاصة، ومعالجة الآثار التراكمية والعابرة للحدود والممتدة عبر الأجيال للأضرار المناخية والبيئية.

الضرر كاملاً للأفراد والمجتمعات المتضررة. كما تُعدّ مواءمة نظم التخطيط مع مبادئ عدم التراجع، وعدم التمييز، والإعمال التدريجي للحقوق، ومبدأ تغريم الملوّث التزاماً قانونيًّا أساسيًّا لضمان الإعمال الفعلي للحق في بيئة صحية.[38]

تقتضي المشاركة المجدية في عمليات التخطيط واتخاذ القرار الاعتراف بالشعوب الأصلية. غير أنّ **لاوس وتايلاند**، شأنهما شأن عدد من الدول، لا تعترفان رسميًّا بهذه الشعوب ضمن أطرهما القانونية الوطنية،[39] الأمر الذي يعيق تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويؤدي هذا القصور إلى إقصاء مجتمعات الشعوب الأصلية من آليات الحوكمة البيئية الفعّالة، وإضعاف الضمانات الضرورية لإعمال الحق في بيئة سليمة، فضلاً عن تقويض الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

في **منغوليا**، أفادت مجموعات نسائية من قرية دالانجارغالان في **مقاطعة دورنوغوفي** بأن عددًا من السياسات الوطنية يتعارض مع التزامات البلاد بموجب اتفاقية باريس للمناخ.[40] وقد أسهمت سياسة الإحياء الجديدة[41] [42] والتعديلات على قانون المعادن للفترة 2023–2024 في تسريع منح تراخيص التعدين. وبموجب هذه الأطر، منحت الحكومة 108 تراخيص تعدين خاصة للعمل داخل قرية دالانجارغالان وحدها، ما أفضى إلى تداعيات بيئية ومعيشية سلبية، من بينها تلوث الهواء بالغبار والملوثات النفطية، وتفاقم ظاهرة التصحر، وتقلّص مساحات المراعي، وتدهور جودة الثروة الحيوانية.

قلّما تُدرج سريلانكا التزاماتها الدولية ضمن عمليات التخطيط الوطنية. ولا يزال التنسيق بين الوزارات محدودًا، فيما تغيب المقاربات القائمة على النظم البيئية عن مراحل تصميم المشاريع وتنفيذها ومراقبتها. وتتحمل مجتمعات الصيادين العبء الأكبر من أنشطة الصيد غير القانوني وغير المُبلّغ عنه وغير المنظّم التي تمارسها سفن أجنبية، ولا سيما في **خليج مانار**.[43] وعلى الرغم من الدور المحوري الذي تؤديه النساء في أنشطة ما بعد الصيد، فإنهن يظللن الأكثر تضررًا، في ظل استمرار إقصائهن من عمليات التخطيط وصناعة القرار.

التوصيات الرئيسة:

- ينبغي للدول **الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها وفقًا لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية**، وذلك عن طريق سن تشريعات وطنية تحمي حقوق الشعوب الأصلية الجماعية في الهوية المتميزة والأراضي والإقليم والموارد وتقرير المصير.
- ينبغي للدول إيلاء **مبدأي الإنصاف والعدالة بين الأجيال اهتمامًا كبيرًا**، لدى اضطلاعها بواجبها في منع الضرر البيئي داخل نطاق ولايتها القضائية وخارجه، بما يحول دون وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان تمتد آثارها عبر الأجيال.
- ينبغي للدول اتخاذ **تدابير عاجلة لمكافحة الصيد غير القانوني وغير المُبلّغ عنه وغير المنظّم**، وذلك وفاءً بالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية. ويشمل ذلك تعزيز أنظمة الرصد الفعّالة، وضمان

---

[38] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة: السبيل إلى مواجهة أزمة المناخ، 2024. راجع: الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة: السبيل إلى مواجهة أزمة المناخ - الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[39] مؤسسة مانوشيا، الأرباح قبل الناس، والقمع يعلو على الحقوق: حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في لاوس، (آب/أغسطس 2025)، متاح على: https://www.manushyafoundation.org/2025-laos-cescr-report ؛ راجع أيضًا: براتشاتاي، ، (8 كانون الثاني/يناير 2025)، متاح على: https://prachatai.com/journal/2025/01/111922

[40] منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية. تقرير إقليمي، البحث العملي النسوي التشاركي بشأن العدالة المناخية، 2025. راجع: الحلول الحقيقية الآن! النساء يقدن العمل المناخي

[41] راجع: https://news.mn/r/2512271/

[42] الاتجاهات والفرص الحالية في قطاع التعدين في منغوليا ورؤية 2025، 2003. راجع: https://www.china-briefing.com/news/current-trends-and-opportunities-in-mongolia-mining-sector-and-vision-2050/

[43] على الرغم من الالتزامات الدولية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية بالإضافة إلى الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، فشلت سريلانكا في رصد أنشطة الصيد الأجنبية أو تنظيمها على نحو فعّال ، مما أدى إلى استنزاف الموارد ونشوب صراع بين الصيادين المحليين والصناعيين.

الإبلاغ الشفاف، وفرض مساءلة صارمة على السفن الأجنبية العاملة ضمن مناطقها البحرية، على نحو لا يضر بالمصايد المحلية ولا يقيّد سبل عيش الصيادين الحرفيين.

- ينبغي للدول **الاعتراف قانونًا بالطبيعة بوصفها كيانًا ذا حقوق**، وضمان حمايتها بواسطة آليات قانونية فعّالة وقابلة للإنفاذ،[44] مع رفض **توظيف مفاهيم مثل "التحول الأخضر" و"التعافي الاقتصادي" و"الأمن القومي" أو "المصلحة العامة"** لتبرير المضي في نماذج تنموية قائمة على الاستخراج أو الطابع العسكري.

[44] اتخذت عدة دول (مثل الإكوادور وبوليفيا وكولومبيا وبنما ونيوزيلندا، من بين دول أخرى) خطوات رائدة بالفعل حيث عمدت إلى دمج حقوق الطبيعة في دساتيرها وأحكامها القانونية. راجع: مركز الحقوق الديمقراطية والبيئية. مكتبة حقوق الطبيعة. راجع: : https://www.centerforenvironmentalrights.org/rights-of-nature-law-library